



البنك المركزي المصري

بيان صحفي ٢٨ يناير ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥%.

ظل المعدل السنوي للتضخم العام في معظمه دون تغيير عند ١١,٠٦% في شهر ديسمبر ٢٠١٥ على الرغم من الانخفاض الشهري الطفيف البالغ ٠,٠٩% على خلفية الانخفاض الموسمي في أسعار السلع الغذائية الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهة) ، بالإضافة الى الثبات النسبي في أسعار السلع الغذائية الأخرى في ضوء الاجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً للسيطرة على أسعار السلع الغذائية الأساسية. وفي ذات الوقت، انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٧,٢٣% في ديسمبر من ٧,٤٤% في نوفمبر مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي ، على الرغم من الارتفاع الشهري الطفيف في أسعار السلع غير الغذائية. وبنظرة مستقبلية ، فعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية حد من التضخم المستورد ، وبالتالي المخاطر الصعودية للتضخم ، إلا أن الضغوط التضخمية المحلية ستظل محل اهتمام ومتابعة .

من ناحية أخرى ، حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بلغ ٤,٢% خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل معدل قدره ٢,٢% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية ، التشييد والبناء ، الأنشطة العقارية ، والسياحة المساهمون الرئيسيون في النمو خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وفي ذات الوقت ، حدثت الزيادة في الاستثمارات من الأثر السلبي لاتساع العجز في الميزان التجاري. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المحلية الكبرى من المتوقع أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر النزولية المحيطة بالاقتصاد العالمي في ضوء التطورات العالمية الأخيرة ، قد تؤدي الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على ما سبق ، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية مرة أخرى بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية وأثرها على توقعات التضخم ، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg